مقال مراجعة كتاب: القيود الدستوريَّة على حل البرلمان

للباحث: الأستاذ المساعد الدكتور علي مجيد العكيلي.
م. د. حسن كريم مطر
جامعة الفراهيديّ/ كلية القانون

Book Review: Constitutional Restrictions on Dissolving Parliament

By the researcher: Assistant Professor Dr. Ali Majeed Al-Ukaili
Dr. Hassan Karim Matar
Al-Farahidi University/ College of Law

المستخلص: إنَّ مؤلِف (القيود الدستوريَّة على حل البرلمان) يتناول واحد من أهم المبادئ التي تنظم تعكر العلاقات بين السلطة التشريعيَّة والسلطة التنفيذيَّة، فليس من المؤكد أن تستمر العلاقة بينهما بالودّ والانسجام دائمًا، فالخلاف قد يحصل بسبب تغول سلطة على اختصاصات أُخرى أوعدم القيام بمهام إحداهما وواجباتها، ما يؤدي إلى اتخاذ إجراء من شأنه أن يصدع مبدأ التوازن والتعاون بين السلطات التشريعيَّة والتنفيذيَّة في النظم السياسيَّة المعاصرة، فوفقًا لمبدأ الفصل بين السلطات لا بد من ممارسة اختصاص كل سلطة بمعزل عن الأُخرى مع وجود نوع من التوازن والتعاون، ويعطى حقُّ الحل للسلطة التنفيذيَّة مقابل حقّ سحب الثقة من الحكومة الذي تستعمله السلطة التشريعيَّة، وهو بذلك يؤدي إلى جعل الكفَّة متوازنة بين السلطتين بحيث تستطيع السلطة التنفيذيَّة أن تحدّ من تطرف بعض النواب وكثرة مشاكساتهم للوزارة داخل المجلس النيابيّ عند لجوء الحكومة إلى التلويح باستعمال حقّ الحل، ونظرًا لخطورة حقّ الحل، ولغرض عدم إساءة استعماله تتجه الدساتير إلى وضع ضوابط وقيود عند مباشرته. ومن هذه الضوابط: وجوب إجراء انتخابات جديدة خلال فترة محددة وفقًا لأحكام الدستور، وكذلك عدم جواز أن يتمّ الحل للمجلس النيابيّ مرتين للسبب نفسه. فعمليَّة ضبط هذا الحقّ الممنوح للحكومة هو ما تهدف إليه محاولات الدساتير في الأنظمة السياسيَّة المعاصرة حتى لا يشكل استعمال هذا السلوك مساسًا بمبدأ سيادة الأُمة أو خرقًا لمبدأ الفصل بين السلطات لذلك وُضعت

القيود والشروط أمام استعمال هذا الحقُّ لتشكل ضمانةً لعدم إساءة استعماله. وحق الحل قد يكون رئاسيًّا أو وزاريًّا.

الكلمات المفتاحيَّة: القيود الدستوريَّة، حل البرلمان، الفصل بين السلطات، سحب الثقة، النظام البرلمانيّ.

Abstract: The author of (Constitutional Restrictions on the Dissolution of Parliament) addresses one of the most important principles that regulate the turbulent relations between the legislative and executive authorities. It is not certain that the relationship between them will always remain friendly and harmonious. Disagreement may occur due to one authority encroaching on the powers of another or the failure of one of them to carry out its tasks and duties, which leads to taking action that would undermine the principle of balance and cooperation between the legislative and executive authorities in contemporary political systems. According to the principle of separation of powers, the powers of each authority must be exercised in isolation from the other, with a kind of balance and cooperation. The right to dissolve is given to the executive authority in exchange for the right to withdraw confidence from the government, which is used by the legislative authority. This leads to making the scales balanced between the two authorities so that the executive authority can limit the extremism of some representatives and their frequent quarrels with the ministry within the

parliament when the government resorts to threatening to use the right to dissolve. Given the seriousness of the right to dissolve, and in order to prevent its misuse, constitutions tend to establish controls and restrictions when Directly. These controls include the requirement that new elections be held within a specified period in accordance with the provisions of the constitution, as well as the prohibition of dissolving the parliament twice for the same reason. Regulating this right granted to the government is the goal of constitutional attempts in contemporary political systems, so that the exercise of this right does not constitute an infringement on the principle of national sovereignty or a breach of the principle of separation of powers. Therefore, restrictions and conditions have been placed on the exercise of this right to ensure that it is not abused. The right to dissolve may be presidential or ministerial.

Keywords: Constitutional restrictions, dissolution of parliament, separation of powers, withdrawal of confidence, parliamentary system.

نص المقالة: تناول الباحث حقَّ الحل في هذا المؤلف من طريق بيان الجذور التاريخيَّة لحقّ الحلّ في الفصل الأوَّل من الكتاب، إذ عرض في المبحث الأوَّل التطور التاريخيّ للنظام البرلمانيّ، وكيف نشأ هذا الحقُّ في المملكة المتحدة؛ نتيجة التطور الكبير الذي طرأ على النظام النيابيّ في المملكة المتحدة، الذي استمر لمئات من السنين تخللها مطالبات واحتجاجات كان من نتاجها صدور وثائق دستوريَّة تنظم العلاقة بين الملك والوزارة والبرلمان، أمَّا المبحث الثاني؛ فسلط الضوء على أركان النظام البرلمانيّ الذي يعدُّ من أقدم الأنظمة السياسيَّة تمثيلًا للديمقراطيَّة غير المباشرة، الذي تناول خصائص النظام البرلمانيّ ومنها: مبدأ ثنائيَّة السلطة الذي تتصف به الأنظمة البرلمانيَّة، وانتخاب البرلمان من قبل الشعب، والتوازن بين السلطة

التشريعيَّة والسلطة التنفيذيَّة، وأهم مظاهر الرقابة بين السلطتين التشريعيَّة والتنفيذيَّة، وأمَّا المبحث الثالث؛ فتناول نشأة حقّ الحل، وظهور المسؤوليَّة الوزاريَّة، وظهور حقّ حل البرلمان.

وأشار الباحث في الفصل الثاني من هذا المؤلَّف إلى ماهيَّة حقّ حل البرلمان، فجاء المبحث الأوَّل بالتعريف بحقِّ الحل وضرورته وأهم المبررات والأسباب التي أدت إلى ظهوره وتطوره، بينما تناول المبحث الثاني أنواع الحل البرلمانيّ، ومنها: الحلّ الرئاسيّ، والحل الوزاريّ، وكذلك الحل التلقائيّ، والحل الإلزاميّ، والحل بقوَّة القانون، والحل الإجباريّ، والحل الشعبيّ.

وفي الفصل الثالث تناول الباحث القيود الدستوريَّة في الأنظمة البرلمانيَّة، فكان المبحث الأوَّل بخصوص القيود الدستوريَّة التي يخضع لها رئيس الجمهوريَّة في حل البرلمان، والقيود التي تردُّ على سلطة رئيس الجمهوريَّة طبقًا لنصّ المادة (16) من الدستور الفرنسيّ. بينما تناول المبحث الثاني القيود الدستوريَّة على سلطة الحكومة (الوزارة) في حل البرلمان، والقيود الدستوريَّة في الدساتير المقارنة، والقيود الدستوريَّة في دستور جمهوريَّة العراق لعام 2005.

وكان الفصل الرابع والأخير للمؤلِّف قد خُصص لتناول أهم وسائل الرقابة البرلمانيَّة على أعمال السلطة التنفيذيَّة أثناء فترة حل البرلمان، إذ تتخلل هذه الفترة فجوة كبيرة بين الشعب والوزارة تكون فيها الحكومة من دون رقابة البرلمان المُنتخَب، ففي المبحث الأوَّل منه تناول صور الرقابة على أعمال الحكومة أثناء فترة الحل، والمبحث الثاني تناول كيفيَّة تنظيم الدستور العراقيّ لحقّ الحل والرقابة في فترة الحل.

أهم المصادر والراجع في هذا المؤلف:

1- إبراهيم درويش، النظام السياسيّ، دار النهضة العربيَّة، القاهرة، 1978.

2- إبراهيم عبد العزيز شيحا، النظم السياسيَّة والقانون الدستوريّ، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2006.

3- إبراهيم عيد العزيز شيحا، وضع السلطة التنفيذيَّة، منشأة المعارف،الإسكندريَّة، 2006.

4- أحمد عبد اللطيف إبراهيم السيد، حل البرلمان، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2014.

5- أندريه هوريو، القانون الدستوريّ والمؤسسات الدستوريَّة، ترجمة عز الدين حسين، الأهليَّة للنشر والتوزيع، بيروت، دون سنة نشر.

6- بشير علي محمد باز، حق حل المجلس النيابيّ في الدساتير المعاصرة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندريَّة، 2004.

7- حنان محمد القيسيّ، ثنائيَّة المجلس التشريعي، دراسة في مجلس الاتحاد، بيت الحكمة، 2012.

8- السيد صبري، الوزير الأوَّل في إنكلترا، دون مكان نشر، 1947.

9- طعيمة الجرف، مبادئ القانون الدستوريّ، مكتبة القاهرة الحديثة، 1964.

10- عبد العظيم عبد السلام، الدور التشريعيّ لرئيس الدولة في النظام المختلط، دار النهضة العربيَّة، القاهرة، 1996.

11- عبد الغني بسيوني، النظم السياسيَّة، دار الجامعيَّة، الإسكندريَّة، 1985.

12- عيد الحميد أبو زيد، حل المجلس النيابيّ، دار النهضة العربيَّة، القاهرة، 1988.